بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj.v19i1.2952
2023; 19(1); 214 – 239
ISSN: 5361-1858

أثر سياسات الإصلاح الاقتصدي في معالجة البطالة بالسودان (2000م – 2020م)

طارق محمد الرشيد[1] ، معتصم سيد أحمد محمد [2]، عثمان آدم شريف [3]

[1] قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان
[2] قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان
[3] باحث اقتصادي – الخرطوم – السودان

البريد الالكتروني: targelrasheed@hotmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:–

طارق محمد الرشيد[1] ، معتصم سيد أحمد محمد [2]، عثمان آدم شريف [3] ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في معالجة البطالة بالسودان (2000م – 2020م) ، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية ISSN: 5361-1858
https://doi.org/10.52981/oiuj.v19i1.2952

المستخلص :

تناولت الورقة أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة في السودان خلال الفترة (2000-2020م) ، وتعتبر مشكلة البطالة ناتجة عن سياسات وأنظمة العمل ولها تأثير قوي في تركيبة القوي العاملة في الاقتصاد وتشكل اختلال في سوق العمل وهي من المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني خاصة في الآونة الأخيرة وطرحت الورقة التساؤل التالي ، ما هو أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في التقليل من حدة البطالة، وتأتي أهمية الورقة في دراسة أهم العوامل التي تساعد علي التحكم في هذه الظاهرة ، وأعتمدت الورقة كل من المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي بالإضافة الى الاسلوب القياسي في تحليل النموذج، ان قيمة الثابت بلغت (0.42169) وهى قيمة موجبة وهى تمثل معدل البطالة عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر. وزيادة معدل النمو الإقتصادي بنسبة (1%) يؤدى الى إنخفاض معدل البطالة بنسبة (0.8%). زيادة حجم الانفاق الحكومى بنسبة (1%) يؤدى الى انخفاض فى معدل البطالة بنسبة (1.8)% ، وأوصت الورقة بوضع برامج وخطط وسياسات إقتصادية فعالة تضمن تحقيق الإصلاح الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية ، العمل علي ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل وإحتياجاته، كما أوصت بالعمل على تخفيض عجز الموازنة من خلال تقليص التوسع في الإنفاق الجاري.

الكلمات المفتاحية: سياسات الإصلاح الاقتصادي، البطالة ، معدل النمو الاقتصادي ، سعر الصرف.عرض النقود.

Abstract

The paper dealt with the impact of economic reform policies in addressing the unemployment problem in Sudan during the period (2000-2020), the paper raised the following question: What is the impact of economic reform policies on reducing unemployment? The importance of the paper comes from studying the most important factors that help control this phenomenon. The paper adopted both the analytical and historical descriptive method in addition to the standard method in model analysis The value of the constant amounted to (0.42169), which is a positive value, and it represents the unemployment rate when all the independent variables are equal to zero. Increasing the economic growth rate by (1%) leads to a decrease in the unemployment rate by (0.8%). Increasing the volume of government spending by (1%) leads to a decrease in the unemployment rate by (1.8)%. The paper recommended the development of effective economic programmes, plans and policies that ensure the achievement of economic reform in the productive sectors, working to link education outputs with the requirements and needs of the labor market, and recommended action To reduce the budget deficit by reducing the expansion of current spending.

Keywords: economic reform policies, unemployment, economic growth rate, exchange rate, money supply.

مقدمة:

واجهت الدول النامية في منتصف القرن الماضي أزمات حادة ومتنوعة مثلت عوائق كبيرة باتت عائق في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد تنوعت أسباب المشاكل والإختلالات الاقتصادية التي اكتسحت هذه الدول.

وشكل الاهتمام بسياسات الإصلاح الاقتصادي في السودان إبان التداعيات والتغلبات الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة،و العديد من المشاكل الاقتصادية التى من بينها البطالة فهي من المشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه العديد من دول العالم اليوم، فهي تبين وجود خلل في آلية عمل الاقتصاد حيث تمثل جزءاً غير مستقل من الطاقة الانتاجية للمجتمع وبالتالي فهي طاقات مهدرة يخسرها المجتمع ما يحتم ان تكون هنالك حزمة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي تساعد في معالجة كثير من مشكلات الاقتصاد السوداني ومن بينها مشكلة البطالة باعتبارها من المشاكل التي ظل يعاني منها الاقتصاد السوداني.

مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة البطالة ناتجة عن سياسات وأنظمة العمل ولها تأثير قوي في تركيبة القوي العاملة في الاقتصاد وتشكل اختلال في سوق العمل وهي من المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني خاصة في الآونة الأخيرة ويمكن طرح التساؤل التالي ... ما هو أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي في التقليل ى معدلامن حدة البطالة ، ما هو اثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة ، ما هو اثر إستقرار عرض النقود على معدلات البطالة في السودان؟

أهداف الدراسة:

يسعي البحث للتعرف علي دراسة ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوداني ومعرفة دور آدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي في معالجتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في دراسة أهم العوامل التي تساعد علي التحكم في هذه الظاهرة ومن الناحية العلمية تمثل الدراسة إضافة الى المكتبة الاقتصادية في السودان.

المحور الاول: سياسات الإصلاح الاقتصادي في السودان

اولاً: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي:

إن الإصلاح الاقتصادي كمصطلح مفاهيمه متعددة ومتطورة وفقاً للأفكار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبعة ، باتت عبارات الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والخصخصة والتحول الي اقتصاد السوق من اكثر المفردات شيوعاً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد العالمي ومع ذلك تحمل في معناها معانٍ ودلالات متباينة بين الاقتصاديين من خلال النظر اليها بمنظور انها التقشف وشد الاحزمة التي تؤدي الي الانكماش ، واتجاه اخر ينظر اليها الي انها عملية ضرورية تهدف الي خفض الاختلالات أو ازالتها من الاقتصاد الوطني مهما كان نوعها داخلية او خارجية ، بالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي توجد عدة مفاهيم منها:

– أنها سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي والتي تم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي وسياسات التكييف الهيكلي والتي يتبناها البنك الدولي والمؤسستين معاً تشكلا ما يعرف بالمؤسسات المالية الدولية[1].

– هي مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً[2].

ثانياً : مكونات سياسات الإصلاح الإقتصادي :

إن تطبيق آلية الإصلاح الاقتصادي يتم عن طريق التعاون بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين إذ يتخذ التعاون بين المؤسستين شكلا نظامياً مؤسسياً ، ففي العام 1986م تم إستحداث آلية تسهيل التكييف الهيكلي لدي صندوق النقد الدولي والتي تطورت في العام 1987م الى تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز ومن ثم أصبحت وثيقة الإطار السياسي تعدبإشراف مشترك بين البنك وصندوق النقد الدوليين ، لذلك يمكن تصنيف البرامج الإصلاحية من حيث الطبيعة الإقتصادية الى إصلاحات إقتصادية كلية وإصلاحات إقتصادية جزئية.

أما من حيث السياسات فتصنف الى سياسات جانب الطلب وأخري مختصة بجانب العرض ومن حيث الأهداف المرجوه تصنف الى إجراءات الإستقرار الإقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الإقتصادية ، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف الى سياسات قصيرة الأجل وأخري طويلة الأجل ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيفها الي حزمتين من السياسات :–

أ/ سياسات التثبيت الإقتصادي أوالإستقرار الاقتصادي (Economic Stabilization policies):

وهيعبارة عن عدد من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة الى تصحيح الإختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، بهدف الحفاظ على مستوي معين من الأداء الإقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل

عناصر السياسة الإقتصادية بإتجاه نظام إقتصاد السوق[1] ، إذ توظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الاساسية للسياسة الاقتصادية وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف [2]:

---

[1] محمد على حزام غالب المقبلي ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2011م) ، ص54.

[2]محمد على حزام غالب المقبلي – سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع –2011م) ، ص54.

1- السياسات المالية: وتهدف الى :

أ- تخفيض نسبة عجز الموازنة الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق خفض الانفاق العام ن وإتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع القاعدة الضريبية ، كتوسيع الوعاء الضريبي وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها ، ورفع المعدلات الحدية للضرائب ، هذا في الأجل القصير ، إما في الأجل الطويل فيفضل خفض المعدلات الحدية للضرائب تشجيعاً للاستثمار وتحمل المخاطر.

ب- تخفيض النفقات الحكومية مع زيادة كفاءتها عن طريق تغيير نسبة الإنفاق وذلك من خلال:

ت- تقييد الأجور في القطاع العام وتجميد حجم الاستعمال وإعادة النظر في قضية الضمان الإجتماعي ومعاش التقاعد ذلك لان قائمة الأجور والرواتب تمثل العنصر الأكبر فيالنفقات الحكومية وبالتالي فإن توجه السياسة المالية يكون نحو تحسين الكفاءة وتقليل الكلفة.

ث- تخفيض مختلف أنواع النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي والغاء الدعم على السلع الاستهلاكية والخدمية كالأغذية والأسمدة والطاقة والوصول بأسعارها الى مستوي الاسعار العالمية.

2- السياسات النقدية:

أما الاصلاحات في جانب السياسة النقدية فتهدف الى خفض الطلب الكلي وذلك بتقييد الائتمان المحلي بقصد التأثير في الطلب المحلي الذي يتم تمويله عن طريق الائتمان، والذي غالباً ما ينصرف نحو زيادة الاستيرادات أو رفع أسعار السلع المحلية ، وفي جميع الاحوال سوف يؤثر في وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، ومستوي التضخم وبالتالي فغن خفض الطلب المحلي يستلزم سياسة نقدية تقييدية تركز على عدم زيارة الائتمان المحلي عن المقدار اللازم لتمويل الإنتاج الحقيقي(1). وتتعلق تلك الإصلاحات ب:-

أ- تعديل نسب الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية.

ب- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديها خلال مدة البرنامج وهي ما تعرف (السقوف الائتمانية)(2). هذا على المدي القصير أما على المدي المتوسط والطويل فتعطي الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة مع وضع حد أدنى لسعر الفائدة الدائنلحماية صغار المدخرين ، ويتولى البنك المركزي توفير مؤشرات لحركة أسعار الفائدة عن طريق قيامه بتحديد سعر الخصم بالاسترشاد بسعر الفائدة على اذونات الخزينة ويراعى بصفة عامة زيادة سعر الفائدة عن معدلات التضخم لتحقيق مزايا عدة أهمها تشجيع الاستثمار بالعملة الوطنية وتحويل المدخرات من العملات الأجنبية الي العملة المحلية والحد من القروض للأغراض الاستهلاكية ولأغراض المضاربة كما يعطى البنك المركزي دوراً مركزياً في إدارة السياسة النقدية وترشيد سياسة السقوف الائتمانية والعمل على خلق سوق للأوراق المالية الحكومية (1).

3- سياسات سعر الصرف:

---

(1) نجلاء الأهواني ، سياسات الاصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر ، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ومنظمة العمل العربي ، الامم المتحدة ، نيويورك -1993م ، ص102.

(2) ابراهيم اديب ، برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، 2004م ، ص25.

(1)نبيل حشاد ، الاصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الاقطار العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت 1999م ، ص15.

(2) اسامة عبدالمجيد العاني ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في اقطار عربية مختارة ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد72 ، الامارات العربية المتحدة ، 2002م ، ص23.

(1)حسن على خضر ، سياسات الاصلاح الاقتصادي ، (الاطار – الاليات- الاثار) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، مسقط ، سلطنة عمان ، 1994م ، ص35.

إما سياسة سعر الصرف فتلعب دوراً بارزاً في مواجهة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الايرادات الحكومية اللازمة لخدمة الدين الخارجي ، فمن الثابت لدى البنك وصندوق النقد الدوليين أن العملة في أي بلد تكون أعلى من قيمتها الحقيقية ، ولهذا يعد تخفيض قيمتها من الامور المطالب بها بوصفة شرط للتفاوض على أي قرض للتكييف الهيكلي.

فمن وصايا الصندوق إن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤثر على العلاقات الاساسية بين العرض الكلي والطلب الكلي على صعيد الاقتصاد الوطني ، ويعيد تنظيم الاسعار الحقيقية المدفوعة الي المنتجين والقيم الحقيقية للرواتب والاجور[2]، فإنخفاض قيمة العملة يعني ارتفاع اسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على القوة الشرائية للدخل والاصول، وبالتالي الى هبوط مقدار الواردات التي يسعي الأفراد والشركات الى شراؤها بدرجة تتوقف على مرونة الطلب تجاه الاسعار والدخل الحقيقي ، وكما يؤدي انخفاض قيمة العملة الى تقليص كلفة الأيدي العاملة معبراً عنها بالعملات الأجنبية وهذا سيخفض أيضاً قيمة المصاريف الحكومية بالدولار، ويسهل بهذه الطريقة توفير قسط من إيرادات الحكومة لخدمة الدين العام[3]. على الرغم من تصميم هذه البرامج للتأثير على الاسعار ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات من خلال مجموعة السياسات التى ذكرت آنفاً والتي تؤثر في جانب الطلب ، الإ أنه يتبين أن لها تأثيرات على جانب العرض أيضاً تتمثل في تحقيق خسائر في الناتج المحليالإجمالي وركود إقتصادي وغيرها من النتائج السلبية التي تؤثر على النواحي الاجتماعية وخاصة الفقر والبطالة[1].

ب/ سياسات التكييف الهيكلي (policies Structural adjustment):

تمثل هذه السياسات القسم الاهم من برامج التكييف الهيكلي ، وقد نشأت هذه السياسات مع إستحداث البنك الدولي قروض التكييف الهيكلي ، إذ تنفرد بتعميم هذه السياسات والإشراف عليها حتى عام 1986م ، عندما قام صندوق النقد الدولي هو الاخر بإستحداث تسهيلات التكييف الهيكلي وإن هذه السياسات كما هي الحال بالنسبة لبرامج التثبيت الإقتصادي تستهدف تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتقليل العجز الذي يعاني منه في معالجة الديون الخارجية من خلال التأثير في جانب العرض[2].

ويعرف التكييف الهيكلي (adjustment Structural) بأنه (برنامج لتغيير مسار الاقتصاد ، بهدف الحد من الإختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال إجراء تغيرات في السياسة الاقتصادية تهدف الى زيادة العرض الكلي)[3].

كما تشير سياسات التكييف الى الحالات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة الى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة ، إذ يتطلب دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف بإعتماد سياسة عامة تتناول الاقتصاد الكلي أو ذات طابع قطاعي وذلك سعياً الى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استعمالها [4]، وتهدف كذلك الى زيادة الانتاج المحلي لا سيما من السلع المخصصة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف إنتاجها وتوجيهه في الاجل الطويل نحو النمو الاقتصادي وتعمل هذه السياسات

---

[2]ميشيل دوفسكي ، عولمة الفقر ، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر على حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001م ، ص67.

[3]المصدر السابق ذكره، ص67.

[4]Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D.Stabilization program in developing countries formwork IMF staff papers – Vol-28-NO.1-march-1981-pp.2-5. .

[2]جون اودلينج سمي ، التكييف بمساعدة مالية من الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد4 ، المجلد 19، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن ، 1982م ، ص55.

[3]اسامة عبدالمجيد العاني ، اثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في اقطار عربية مختارة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الثانية عشر ، العدد20– القاهرة ، 2000م ، ص51.

[4]محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002م ، ص155.

على المديين المتوسط والطويل بإشراف البنك الدولي ، كما تركز هذه السياسات على الإصلاحات الهيكلية لكلفة عناصر البناء الإقتصادي للدولة ، وتشمل إجراءات التكييف الجوانب الاساسية الاتية[1]:-

1. تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية ويشمل هذا دعم كل من التدابير المتعلقة بزيادة الايرادات التحكم في الإنفاق أو تخفيضه بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم ، وغالباً ما يرتبط ذلك بتخفيض النفقاتالعامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الدعم ولاسيما في مجال الغذاء وتعيين الخريجين والتعليم والصحة ، ومحاولة تحصيل رسوم عن هذه الخدمات ، وكذلك رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء ورسوم الخدمات الحكومية وأسعار بيع منتجات القطاع العام ، بهدف زيادة الايرادات العامة.
2. إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية وتشمل الاجراءات التي تهدف الى تخفيض التشوهات وتشجيع التخصيص الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية ، ويتم ذلك من خلال الاهتمام بإصلاح النظم التجارية لتقليل التحيز ضد التصدير ، وكذلك إصلاح نظام الاسعار بحيث تعكس بدقة اكبر تكلفة للفرصة البديلة
3. تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد وإستعمالها ويشمل ذلك دعم إجراءات ترشيد استثمار القطاع العام وتعزيزكفاءته.
4. تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وفق العمل بنظام تعدد أسعار الصرف بإتجاه توحيدها ، وذلك بحجة تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات ، ويميل الصندوق الى ترك أسعار الصرف تتحدد بقوى العرض والطلب بإتجاه ما يسمى بتعويم العملة[1].
5. تحرير الإقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب ويتضمن ذلك تحريك الاسعار نحو المستويات الدولية وخاصة في قطاعي الزراعة والطاقة ، وتشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات المتنوعة.
6. تشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر من خلال المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية.
7. العمل على إستقرار معدلات التضخم والحد من السيولة النقدية .

[1] عبدالله جميل النصيرات ، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص82.

ثالثاَ: تطور سياسات الإصلاح الإقتصادي في السودان:

إن الإتجاه نحو تنفيذ برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي والمسماة بسياسة الإصلاح الإقتصادي"[(1)]. وما ينطوي عليها من إنفتاح وتحرير وإعمال أليات إقتصاد السوق، هذا الإتجاه لم يأتي كنتيجة لضغوط بعض القوى الموسسات الخارجية وبخاصة الضغوط التي مارستها مؤسسات التمويل الدولية هي العامل الحاسم لتوجية السياسة الإقتصادية لإتخاذ إجراءات مايسمى "بالإصلاح الإقتصادي والتى تقوم على التالي:"[(2)].

1- البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين: تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر أرتفاعاً، لحفز الأغنياء على القيام بإستثمار إنتاجي، وتوسيع القاعدة الضريبية، ويوضح منع الإعفاءات الضريبية للفقر، من أجل زيادة مقدار الضريبة.

2- تحرير الاسواق المالية.

3- ضمان المساواة في المعاملة بين الإستثمارات الأجنبية من أجل زيادة مقدار وبالتالي ضمان تصفية القطاع العام بقدر الإمكان، وتخصص المنشآت التي تملكها الدولة أو هيئة شبيهة بالدولة.

4- الغاء الضوابط المقيده في إقتصاد البلد، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الإقتصادية الموجودة.

5- تعزيز حماية الملكية الخاصة.

6- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية 10% كل سنة.

7- تشجيع تنمية تلك القطاعات الإقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

8- الحد من عجز الميزانية.

9- خلق شفافية الأسواق، فينبغي أن تمنع معونات الدولة العاملين الخاصين في كل مكان، وعلى دول العالم الثالث التي تقدم دعماً من أجل إلغاء أسعار الأغذية الجارية منخفضة أن تتخلى عن هذه السياسة، أما عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون للمصروفات المخصصة لتعزيز البنى الأساسية الأولية على غيرها.

[1]) أحمد علي البشاري، دراسات في الإقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات الموتمر الإقتصادي اليمنى، مجلة الثوابت، صنعاء،4 مارس ص 130
[2]) المرجع السابق، ص8.

المحور الثاني: تطور البطالة في السودان

اولاً: مفاهيم البطالة المتعددة:

والبطالة بمفهومها الاقتصادي:تعني" عدم مقدرة الاقتصاد الوطني،بما فيه من منشات ومؤسسات عامة وخاصة،على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من هم في سن العمل والقادرون عليه،ويبحثون عنه ولايحصلون عليه (العاطلين عن العمل)، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فالمتعطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن العمل،ممن لايعملون بالأجر أو لايعملون لحسابهم الخاص،والمتوافرون للعمل بأجر أولحسابهم الخاص واتخذوا خطوات محددة بحثاًعن العمل باجر أو لحسابهم الخاص.[1] ، وتم تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعملوالتي واعتمدها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل،الذي انعقد في جنيف سنة 1982 كمايلي:

البطالة: العاطلين عن العمل هم كل الأشخاص فوق سن محدد والذين يكونون خلال فترة مرجعيه كمايلي:[2]

أ. من دون عمل: وهذا يعني لاعمل مأجور ولاعمل غيرمأجور أي عمل حر.

ب. مستعدين للعمل: وفق عمل مأجور أو غير مأجور خلال الفترة المرجعية.

ج. يبحثون عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال الفترة المرجعية أوخلال فترة قريبة منها للبحث عن عمل مأجور أوعمل لحسابهم الخاص.

– المنظور الاجتماعي فهو يبحث في تبعات البطالة ،والتي تكون دائما سلبية، كالحرمان المادي والشعور باليأس، كما تعتبر البطالة السبب الرئيسي في انخفاض المستوى المعيشي للغالبية العظمى من المجتمع، وتزايد من يقعون تحت خط الفقر،والذي يدفع بهم إلى ممارسات لا أخلاقية ومتطرفة كالسرقات، والجرائم، والانحراف الأخلاقي،والهجرة السرية. (3)

– المنظور الإحصائي للبطالة، فيركز على التغيرات التي تطرأ على معدلات البطالة عبر الزمن،وعبر المناطق الجغرافية، كمايحصي الأفراد الناشطين اقتصاديا، والأفراد العاطلين وفق محددات معينة، والتغيرات التي تطرأ على المجموعات السكانية من حيث الفئات العمرية والجنس، وتأثيرات ذلك في معدلات البطالة وتأثرها من جانب آخر بالبطالة.

– المنظور السياسي للبطالة فهو يركز على الآثار المترتبة عن مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع،وأبعاد ذلك على الاستقرار الاجتماعي وحتى الاستقرار السياسي.

ثانياً: أنواع البطالة:

من الملائم الإشارة إلى نقطتين أساسيتين قبل إيراد أصناف البطالة:الأولى إن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين يعملون لدى الغير،لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من القوى العاملة، والنقطة الثانية هي أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر،وأن هذا الطلب الآخر يتغير بصفة مستمرة لأسباب عديدة منها الاختراعات والاكتشافات التي تأتي بسلع جديدة وطرق جديدة في الإنتاج والى اختفاء سلع وطرق أخرى، ويتوقف الطلب أو يتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فى تغير الطلب على العمل وتظهر البطالة.

[1]) منظمةالعملالعربية،دورالمنشآتالصغيرةوالمتوسطةفيتخفيفأزمةالبطالة،ورقةعملمقدمةفيالمنتدى العربيللتشغيل، 2009 – 2010،بيروت،لبنان،ص1

[2]) منظمةالعملالعربية،مرجع سابق،ص4

[3]) الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006، ص52

ويمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي[1]:

أ – البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم[2].

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات ...الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق[3].
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

ب – البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[4].

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب إليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسببا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى[5].

ج– البطالة الدورية أو الموسمية:

[1]) علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي "ندوة"تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص65

[2]) إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 131.

[3]) علي غربي، مرجع سابق، ص 65

[4]) المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24

[5]) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر، 2006 ، ص 37

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[1].

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً.

تصنيفات أخرى للبطالة :

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

أ – البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

ب – البطالة المقنعة والبطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية[2].

ثالثاً: اسباب البطالة الاقتصادية:

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية منها :.[3]

1. تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
2. انتقال عدد من الصناعاتمن خلال الشركات الدولية النشطه للاستفادة من العمالة الرخيصة .
3. لجوء الكثير من الحكومات إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.
4. ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من إختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة ،إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.
5. تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

---

[1]) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص38

[2]) المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004م، الجزائر، 2005، ص 119.

[3]) رمزي زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2000، ص35

6. فشل برامج التخطيط الاقتصاديهذا إضافة إلى غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي و عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول التى تعاني من مشكلة البطالة مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما أن التكوين التعليمي في معظم هذه الدول لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم ، فقد فشلت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها :
   - تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي.
   - تقليص معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
   - تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.
7. تبعات تنفيذ برامج الخصخصة: مما أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام، ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات[1].

كما أن الحكومات تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة.

نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة ويضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا علي موازين المدفوعات و القدرة التراكمية[2].

8. التوجيه غير السليم للموارد المالية: ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الإنفاق على التسلح وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة ، مما أدى بها إلى الوقوع في شراك المديونية وخدمتها المكلفة[3].

رابعاً: أسباب البطالة في السودان:

تعتبر البطالة في السودان من اشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، إذانها تختلف من مجتمع لآخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. ويمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية. كل سبب من هذه

[1]) الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.

[2]) رمزي زكي، مرجع سابق، ص: 144

[3]) بشير الدباغ وعبدالجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص391

الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة.[1]بناء على ما تقدم يمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في النقاط التالية:

1. نمو قوة العمل.
2. انخفاض الطلب على العمالة.
3. عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومطلوبات سوق العمل.
4. ضعف البنية التحتية للاقتصاد السوداني وضعف عائد الاستثمار مما لايشجع على المزيد من الاستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل ويزداد عدد العاطلين.
5. زيادة معدلات النمو السكاني وبالتالي زيادة الداخلين الي سوق العمل.
6. عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية.
7. ضعف المناخ الاستثماري مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يؤدي الى عدم جاذبية الدولة للاستثمارات الاجنبية ويعني هروب رؤؤس الاموال الي الخارج وبالتالي تنخفض فرص التوظيف.
8. نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين خصوصاً الشباب منهم الي ترك العمل بالارض والهجرة الي المدينة بحثاًعن العمل مماشكل زخماً في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن.
9. الكساد الاقتصادي نتيجة الدورة الاقتصادية مما يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية ومن ثم الانتاج فيزداد المخزون السلعي ويقل الاستثمار ويؤدى ذلك الى انخفاض العمل على خدمات عناصر الانتاج ومن بينها العمل.
10. النزوح من الريف الى المدن بسبب النزاعات والحروب القبلية.
11. التباين في الخدمات العامة والاجتماعية بين الريف والحضر مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها مما يؤدي الي ظاهرة النزوح الى المناطق الحضرية.
12. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية حيث أدى توطين الصناعات في المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة الى الهجرة الى المدن بحثاًعن عمل بعائداً فضل.
13. العادات والتقاليد التي تحد من نشاط فئات معينة من افراد المجتمع في مجالات معينة.

المحور الثالث: الدراسة القياسية للبطالة في السودان

منهجية التحليل ونتائج التقدير:

يشتمل هذا المحور على عرض المنهجية القياسية المتبعة فى التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والاساليب القياسية الحديثة والتى تتمثل فى أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , ومن ثم تقدير نموذج الدراسة بأستخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتى (VAR) .

أولا" توصيف نموذج الدراسة:

[1]) محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، العدد 54،مصر ،2000م.

يتضمن النموذج القياسي والذى يهدف الى التعرف على أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى علي البطالة فى السودان خلال الفترة (2000-2020) على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية , وتشتمل مرحلة توصيف النموذج على الخطوات التالية:

1– تحديد متغيرات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على مصادر النظرية الاقتصادية و المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة ,وبما أن الدراسة تهدف الى قياس محددات البطالة فى السودان ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في مايلي:

* **المتغير التابع**: البطالة (U).

* **المتغيرات المستقلة**: وهى متغيرات التى تقيس الاصلاح الاقتصادى وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:

1/ الانفاق الحكومى

2/ عرض النقود

3/سعر الصرف

4/النمو الاقتصادى

2– الشكل الرياضي للنموذج :–

اتبع الباحث المنهج الاقتصادى القياسى لقياس وتقدير محددات البطالة فى السودان معبرا" عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فأن النظرية الاقتصادية لأتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها على النحو التالى .:–

$$UN = BO + B1G + B2MS + B3EEX + B4GR + ui.$$

حيث:UN: متغير البطالة.G: متغير الانفاق الحكومى.MS: متغير عرض النقود.EX : سعر الصرف.GR: متغير النمو الاقتصادى.B0 : الحد الثابت في النموذج.:B1,B2,B3 معاملات الانحدار. ui: حد الخطأ العشوائى (البواقى).

3– منهجية التحليل:–

يتطلب بناء نماذج VAR اتباع الخطوات التالية:

1- **الخطوة الاولى اختبار استقرارية متغيرات الدراسة :**

قبل أستخدام البيانات فى تقدير نماذج الدراسة سوف يتم اختبار استقرار وسكون متغيرات الدراسة وذلك من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطا" اساسيا من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول الى نتائج سليمة ومنطقية .وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF) للتاكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

2- **الخطوة الثانية اختبارات التكامل المشترك:**

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات فى المدى الطويل والذى يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقره فى مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أى انها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الاولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو اكثر بحيث تؤدى التقلبات فى احداهما لالغاء التقلبات فى الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن (عطية , 2005, ص670) .وحسب منهج القياس الاقتصادى هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن من اهمها:طريقة انجل جرانجر(Engle–granger).طريقة (Johanson).اختبار الحدود.

3- **الخطوة الثالثة تحديد درجة التأخير لنماذج الدراسة:**

يستدعي قبل تقدير نماذج الدراسة وفقا" لمنهجية (VAR) تحديد درجة التاخير المناسبة له وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من اهمها :

1/معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor ErrorCriterion.

2/معيار المعلومات ل AKAIKE(AIC).

3/ معيار المعلومات لشوارتز (SC).

4/معيار المعلومات HOIC(Quinn in Hannan CriterionformationQuinn)

4- **الخطوة الرابعة تقديرنموذج تصحيح متجهات الخطأ(VECM)**:أن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعنى امكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتى (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع اضافه فجوة زمنية متباطئة لذلك ستقوم هذه الدراسة بأستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفة احدى التقنيات الاحصائية الحديثة فى تحليل سرعة التكييف والتلاءم مع المتغيرات عبر الزمن , ويعرف انجل معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن فى فترة زمنية معينة والتى صححت فى الفترة الزمنية اللاحقة . ويقوم نموذج تصحيح الخطأ فى هذة الدراسة على أن هنالك علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلالها تتحدد القيمة التوازنية وتتميز طريقة تصحيح الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة انجل –جرانجر وطريقة جوهانسون بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الى علاقة فى المدى البعيد وأخري فى المدى القصير , بالاضافة الى فصل معامله حد تصحيح الخطأ.

ثانيا" تقدير نموذج الدراسة ومناقشة النتائج:

لتقدير نموذج شعاع الانحدار الزاتى (VAR) لقياس محددات البطالة يتم اتباع الخطوات التالية:

(1) اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب اولا" اختبار استقرارية بيانات متغيرات نموذج الدراسة وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية للمتغيرات ونظرا" لتعدد الاختبارات الاحصائية التى يمكن من خلالها الحكم على استقرارية متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع Augment–Dickey–fuller(ADF) وجاءات نتائج التقدير كما هو موضح فى الجدول التالى .

جدول رقم (1) نتائج اختبار استقرار متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	اختبار جذر الوحدة		
		P.value	قيمة الاختبار(ADF)	مستوى الاستقرار
1/ البطالة	UN	0.0373	-3.292	المستوى
2/ الانفاق الحكومى	G	0.0085	-3.680	المستوى
3/ عرض النقود	MS	0.0000	-6.546	الفرق الأول
4/ سعر الصرف	EX	0.000	5.987	الفرق الأول
5/ النمو الاقتصادى	GR	0.0000	-6.454	الفرق الأول

المصدر : نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

– يتضح من الجدول رقم (1) واعتمادا على اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF) أن متغيرات (البطالة , الانفاق الحكومى) ساكنه فى مستواها عند مستوى دلالة معنوية 5%, مما يعنى أن هذا المتغيرات متكامله من الدرجة (صفر)(I(0)) بينما نجد أن متغيرات (عرض النقود,سعر الصرف , النمو الاقتصادى) غير ساكنة فى مستوياتها ولذلك تم اعادة اجراء اختبار جذر الوحدة مرة اخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الاولى I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

(2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة :

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في التكامل ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة , وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (20*****//**جدول (2)**

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000–2020)

F-statistic	K	Value
6.846	4	
11 Bound	10 Bound	Significance
3	2.08	10%
3.49	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%
4.15	3.06	1%

المصدر : من نتائج التقدير باستخدام برنامجE.Views 12

ويتضح من نتائج التقدير فى الجدول(2) نجد أن قيمة إحصاء بلغت (6.846) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.49) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (البطالة).

(3) تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VAR):

في ضوء ما تقدم فأن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعنى امكانية تصميم نموذج متجة انحدار زاتى (VAR) على هيئة فروق اولى للمتغير مع اضافة فجوة زمنية متباطئة , ولذلك ستقوم الدراسة بأستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM) بوصفة احدى التقنيات الاحصائية الحديثة فى تحليل سرعة التكيف والتلاءم للمتغيرات عبر الزمن وفيما يلى نتائج تقدير نموذج (ARV).

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج VAR خلال الفترة(2000–2020)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0432	2.6543	0.331961	2.89748	D(U(-1))
0.0119	-3.10204	4.86E-06	-1.78654	D(G(-1))
0.049	2.905885	0.211101	0.402334	D(MS(-1))
0.0012	-3.6531	0.15432	-0.654297	D(EX(-1))
0.0019	4.77102	0.259781	0.7860297	D(EG(-1))
0.0000	6.37853	0.451702	0.42169	C
0.0002	-4.87218	0.460214	-0.75769	EC(-1)

R-squared=0.89
Adjusted R-squared= 0.82
F-statistic= 12.81
Prob(F-statistic)= 0.000

المصدر : من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

بناءا" على النتائج الموضحة فى الجدول (4) يمكن تقييم النموذج وفقا" للمعايير التالية:

اولا" التقييم الأقتصادى:

- قيمة الثابت بلغت (0.42169) وهى قيمة موجبة وهى تمثل معدل البطالة عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.
- هنالك علاقة طردية بين معدل البطالة بقيمه السابقة ومعدل البطالة حيث بلغت قيمة معامل البطالة للسنة السابقة (2.89748) مما يعنى زيادة معدل البطالة فى الفترة السابقة بنسبة (1%) يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة فى الفترة الحالية بنسبة (2.9)%.
- هنالك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومى بقيمه السابقة ومعدل البطالة حيث بلغت قيمة معامل الانفاق الحكومى للسنة السابقة (1.78654−) مما يعنى زيادة حجم الانفاق الحكومى فى الفترة السابقة بنسبة (1%) يؤدى الى انخفاض فى معدل البطالة فى الفترة الحالية بنسبة (1.8)%.
- هنالك علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل البطالة حيث بلغت قيمة معامل عرض النقود (0.402334) مما يعنى زيادة عرض النقود بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة فى معدل البطالة بنسبة (0.4)%.

- هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة حيث بلغت قيمة معامل سعر الصرف (0.654297−) مما يعنى زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) ينجم عنه انخفاضفى معدل البطالة بنسبة (0.7)%.
- هنالك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى ومعدل البطالة حيث بلغت قيمة معامل النمو الاقتصادى (0.7860297) مما يعنى زيادة معدل النمو الاقتصادى بنسبة (1%) يؤدى الى انخفاض فى معدل البطالة بنسبة (0.8%).

ثانيا" التقييم الاحصائى:

(أ)– معنوية المعالم المقدرة :–

يتضح من الجدول(8/4) المتغيرات المستقلة ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة, بينا لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادى ومعدل البطالة.

(ب)– معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار(F.Statistic) حيث بلغت قيم F (12.81) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

(ج)– جودة توفيق المعادلة :–

يدل معامل التحديد المعدل والذى بلغت قيمته (0.82) أن نسبة (82) % من التباين في المتغير التابع (البطالة) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومى , عرض النقود, سعر الصرف , معدل النمو الاقتصادى ,) بينما (18%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثا" فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعاييرتحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطاء وهى أن مشاهدات حد الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض و متماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ_t غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلى نتائج تحقق تشخيص صلاحية نموذج الدراسة وذلك على النحو التالى:

1/ نتائج اختبار الارتباط الزاتى للبواقى:

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج(Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.630) وهى قيمة أكبر من 5%.

جدول (4) اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقيلنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.178743	**Prob. F(2,7)**	0.84
Obs*R-squared	0.923175	**Prob. Chi-Square(2)**	0.6303

المصدر : من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

2/ نتائج ختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار(Breusch–Pagan–Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذيشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (.49610) وهى قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

جدول رقم (5) اختبار Breusch–Pagan–Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

F-statistic	0.720712	**Prob. F(13,5)**	0.7083
Obs*R-squared	12.38866	**Prob. Chi-Square(13)**	0.4961

المصدر : من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعى لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque–Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.434) بقيمة احتمالية (0.488) وهى اكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

شكل (1–) التوزيع الطبيعي للبواقي*%

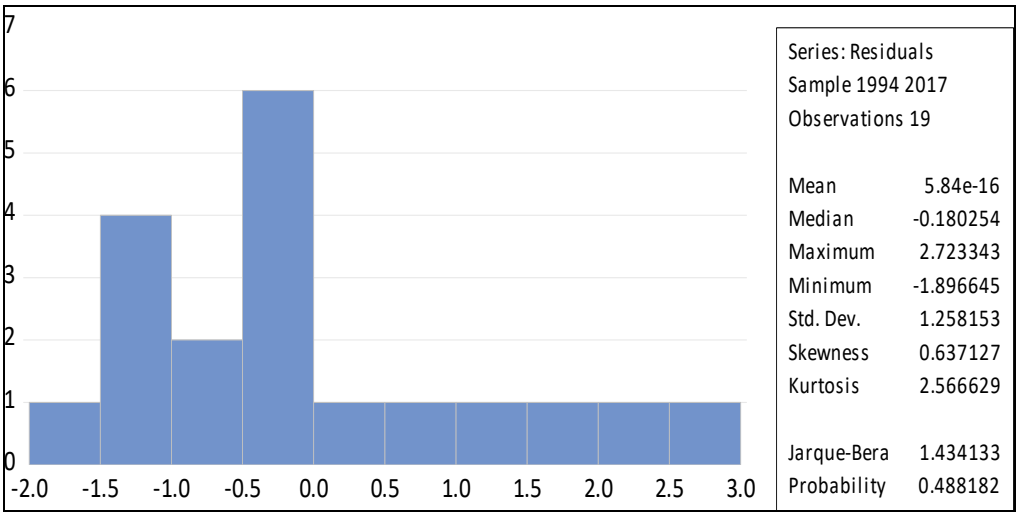

المصدر : من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث انه كلما ذادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة , وقد تم حساب معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (7) نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	معامل تضخم التباين
1/ الانفاق الحكومي	1.179076
2/ عرض النقود	1.48387
3/ سعر الصرف	2.38767
4/ النمو الاقتصادي	1.388577

المصدر : من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

وتشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير الى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

5/ إختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذجParameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدي الطويل والقصيرتم استخدام إختبار المجموع التراكمىللبواقى(CUSUM), ووفقا" لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلى للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (UESM) عندما ينحصر الخط البيانى لاحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) فى حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرارية فى حالة خروج الخط البيانى للأحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدريلاحظ ان اختبار المجموع التراكمى للبواقى(CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير الى أن هناك استقرارا" وانسجاما" فى تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير, أى أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقره هيكليا" خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (2)إختبار استقرارية المعالم (CUSUM) لنموذج الدراسة

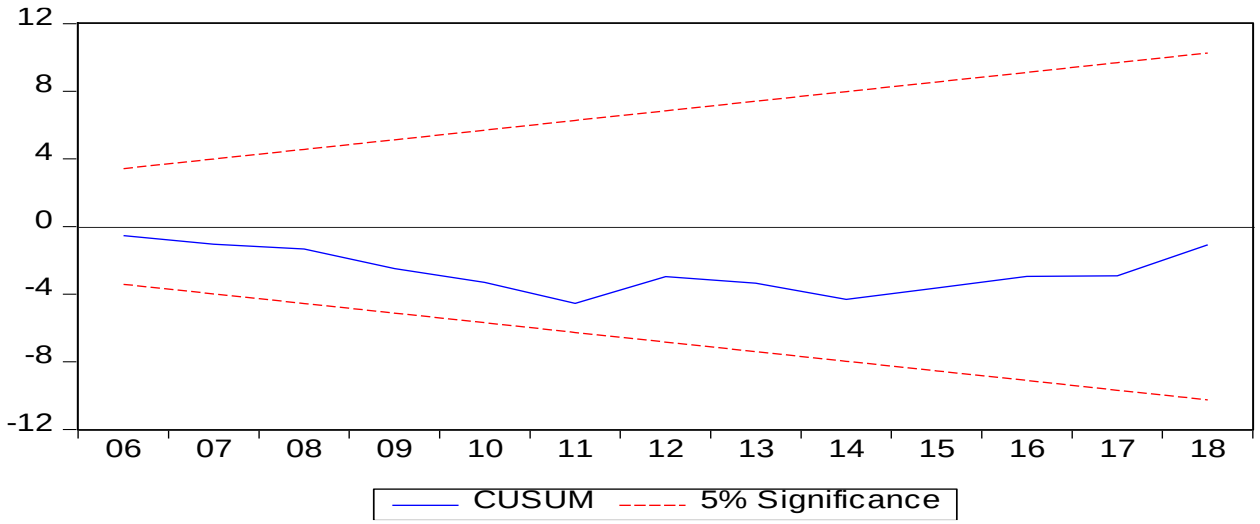

المصدر : من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

رابعا"/ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة في الاقتصاد القياسي إذ بموجبة يتم التعرف علي مسار الظاهرة في المستقبل ليساعد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويدرس التنبؤ تطور الظاهرة مع الزمن بوصفه عاملاً يظهر حاصل تأثير جميع العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. فالظواهر تتغير مع الزمن من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ولا يعد الزمن ذاته عاملاً مؤثراً في تطور الظواهر الاقتصادية بصفته مؤشراً موضوعياً مستقلاً عن فعل الإنسان. إلا أن الزمن ملازم لتطور الظواهر الاقتصادية ومن ثم يمكن الربط بين حالة الظاهرة واللحظة التي تقابل هذه الحالة، أو بين تطورات الظاهرة والمدة الزمنية التي جرت أو ستجري فيها تلك التطورات الناجمة عن عوامل أخرى غير الزمن تؤثر في الظاهرة وتؤدي إلى تغيرها كماً ونوعاً.

يمكن اختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لثايل كما هو موضح في الجدول التالي:

(9) اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

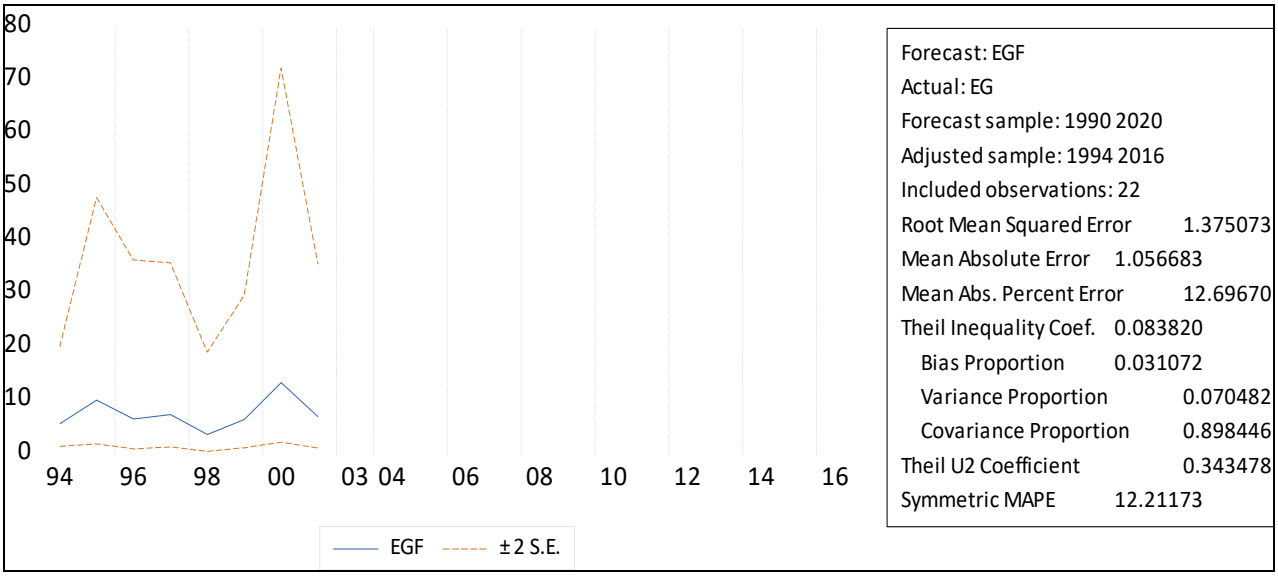

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل ثايل (0.08) وهى قيمة تقترب من الصفر , وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمعدلات البطالة فى السودان.

النتائج:

- ان قيمة الثابت بلغت (0.42169) وهى قيمة موجبة وهى تمثل معدل البطالة عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.
- زيادة معدل النمو الإقتصادي بنسبة (1%) يؤدى الى إنخفاض معدل البطالة بنسبة (0.8%).
- زيادة حجم الانفاق الحكومى بنسبة (1%) يؤدى الى انخفاض فى معدل البطالة بنسبة (1.8)%.
- زيادة عرض النقود بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة فى معدل البطالة بنسبة (0.4)%.
- زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض فى معدل البطالة بنسبة (0.7)%.

التوصيات:

- العمل على وضع خطط وسياسات إقتصادية فعالة مما يضمن تحقيق الاصلاح الاقتصادي في القطاعات المختلفة.
- العمل على توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية مما يساعد في خفض معدلات البطالة.
- العمل على ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل وإحتياجاته.
- التنسيق بين السياسات الكلية (المالية والنقدية) والعمل على توفير الموارد المالية للقطاعات الانتاجية.
- العمل على تخفيض عجز الموازنة وذلك بوقف التوسع في الإنفاق الجاري.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م.

2- اسامة عبدالمجيد العاني ، اثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في اقطار عربية مختارة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الثانية عشر ، العدد20- القاهرة ، 2000م.

3- الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي في اقطار عربية مختارة ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد72 ، الامارات العربية المتحدة ، 2002م.

4- أحمد علي البشاري، دراسات في الإقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات الموتمر الإقتصادي اليمنى، مجلة الثوابت، صنعاء،4 مارس.

5- ابراهيم اديب ، برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، 2004م.

6- الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، جانفي ،2006م.

7- بشير الدباغ وعبدالجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.

8- جون اودلينج سمي ، التكييف بمساعدة مالية من الصندوق ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد4 ، المجلد 19، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، واشنطن ، 1982م.

9- حسن على خضر ، سياسات الاصلاح الاقتصادي ، (الاطار – الاليات- الاثار) ، اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، مسقط ، سلطنة عمان ، 1994م.

10- رمزي زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2000م.

11- سارة محمد عبدالله عثمان ، رسالة ماجستير ، ثار بطالة الخريجين على اقتصاديات البلدان النامية دراسة حالة السودان – جامعة النيلين – 2009م.

12- سليمان محمد الفضيل ، معدلات البطالة في السودان واثارها على التنمية الاقتصادية في الفترة من 2002 -2008م ، جامعة النيلين ،2010م.

13- علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي "ندوة"تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002م.

14- عبدالله جميل النصيرات ، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن ، أطروحة دكتوراه.

15- عثمان آدم شريف ، أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على معدلات البطالة في السودان في الفترة من(2006- 2016 م) ، جامعة أم درمان الإسلامية ،2019.

16- محمود خالد المسافر ، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي و وصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي ، بحث مشارك في مؤتمر الفقر والغنى الذي عقد في المدة 22-2000/10/23م ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد.

17- العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002م.

18- محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، العدد 54،مصر،2000م.

19- منى محمد عثمان محمد حماد ، رسالة ماجستير، أثر الإصلاح الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في السودان في الفترة 1990-2010م، جامعة أم درمان الإسلامية ،2014م.

20- منيره عبدالله يوسف ، تقييم علاقة السياسات الاقتصادية بمعدل البطالة في السودان في الفترة من 2000-2015م، جامعة النيلين،2015م.

21- محمد على حزام غالب المقبلي ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2011م).

22- ميشيل دوفسكي ، عولمة الفقر ، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر على حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001م.

23- منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي للتشغيل، 2009 – 2010،بيروت، لبنان.

24- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001م.

25- نبيل حشاد ، الاصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الاقطار العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت 1999م.

26- نجلاء الأهواني ، سياسات الاصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر ، بحث مشارك في أعمال الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطل في دول الاسكو) ، الامم المتحدة ، نيويورك -1993م.

27- Khan Mohsin S. and Knight Malcolm D.Stabilization program in developing countries formwork IMF staff papers –Vol–28–NO.1–march–1981–pp.2–5.

الملاحق:

بيانات الدراسة خلال الفترة (2000-2020م)

السنة	معدل النمو	سعر الصرف	عرض النقود	الانفاق الحكومى	معدل البطالة
2000	8.4	2.571	1806.7	180.73	15.5
2001	10.8	2.587	1698.7	241.69	15
2002	6.0	2.633	1949.1	287.06	15.8
2003	6.3	2.608	2542.2	224.10	16.3
2004	5.1	2.583	3777.8	377.40	15.9
2005	5.6	2.436	12028.4	358.60	16.2
2006	6.5	2.172	5656.5	3709.3	17.1
2007	5.7	2.016	8879.25	3688.20	19.4
2008	3.8	2.091	11670.50	3546.50	19.7
2009	4.5	2.2359	8257.10	3023.00	20
2010	6.5	2.2373	11404.28	3057.30	20.3
2011	3.8	2.4851	10193.43	182151.3	18.5
2012	0.7	4.4	4066.5	222547.9	18.7
2013	6.8	5.59	4789.73	304116.7	18.8
2014	7.0	5.54	27.4453	447998.2	19.9
2015	4.9	6.01	10.3169	183150.3	19.6
2016	3.9	6.8983	3.0936	667568	19
2017	5.2	8.4336	4.100.4	773467.7	19.6
2018	5.7	22.2001	3.484.7	81028.58	19
2019	5.0	45.6	3.7416	1017942.4	22.1
2020	3.9	222.6	3.690,9	2352803.1	25

المصدر: 1- جمهورية السودان ، بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي أعداد مختلفة.

5- جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي سنوات مختلفة.